

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

أبوّسا فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فلما كان مفعولا مختصا بخلاف ليس نقصت عن رتبة ليس فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ولا يجوز أن تقاس ليس على ما في امتناع تقديم خبرها عليها لأن ليس تخالف ما بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو ليس قائما زيد ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها فلا يقال ما قائما زيد وإذا جاز أن تخالف ليس ما في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها وتلحق بأخواتها .
والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين أما قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فلا حجة لهم فيه لأننا لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فإن يوم في موضع رفع وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل فكذلك هاهنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى (ليس مصروفا عنهم) وتقديره يلزمهم يوم يأتيهم العذاب لقوله تعالى (ولئن أخرجنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحبسهم) .

وأما قولهم إن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة قلنا هذا يدل على جواز إعمالها لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل ولا يدل على جواز تقديم معمولها لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه وليس فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معموله عليه فنحن عملنا بمقتضى الدليلين فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف